ظاهرة انتحار النساء

ديمن كمال أحمد (مديرة مركز ناويا جين):

أننا نعيش في وطن تسوده أعراف وتقاليد متخلفة وحتى يمكنني القول أننا نحيا في مجتمع متخاف ومتجذرة فيها جذور الخيانة. وهذه هي الذهنية التي تتحكم بمجتمعنا، ودون شك أن مجتمعات على هذه الشاكلة سوف تعايش العديد من الأزمات وجهاً لوجه والكثير من القضايا العالقة ومن ضمنها قضية المرأة. ومن المعلوم أنه توجد العديد من التأثيرات على المجتمع وبالتالي فأن الذهنية التي تتحكم بالمجتمع لا تولي إعتباراً لإرادة المرأة، أي أنه لا يعتبر المرأة كقوة وليس لها حق الحياة كما للرجل، بمعنى آخر فهي يجب عليها أن تكون ملك للرجل وجاهه وعليها التحرك وفق الرجل، وفي مجتمع كالمجتمع البطرياركي، يحق للكل إمتلاك المرأة ولكن ليس للمرأة حق إمتلاك أي شيء، الأب والأخ والزوج والعم والخال يحق لهم إمتلاك المرأة ولكن المرأة لا يوجد لها حتى حق إمتلاك نفسها، فالمرأة لها بعض الآمال ضمن العائلة تريد تحقيقها ولكنها أحياناً تتعارض الآمال والمطالب مع مطالب الأب والأخ وهذا ما يخلق التناقضات ضمن العائلة، و يجعل المرأة تواجه مطالب العائلة. لذلك فعندما تجد المرأة أن مطالبها وحقوقها لا يرد لها إعتبار ضمن العائلة فأنها تقدم على سبل الإنتحار وقتل نفسها. وقد شاهدنا العديد من هذه الأمثلة، كما حاولنا مع العديد من النساء بالتراجع عن هذا القرار، ولكن مازال يقدم مهر المرأة دون أن تشاور هي في القرار المتخذ بحقها. فمجتمعاتنا الشرق الأوسطية كلها على هذه الشاكلة. لذلك وجب إبراز بعض التطورات كحق مشاورة المرأة في حقوقها المشروعة. فلو تم تحقيق بعض الليونة في هذا المجال فأنه لن تظهر عقدة كهذه، لأنه وجب إعتبار المرأة أيضاً كمخلوق لها حقوقها المشروعة وهي صاحبة مشاعر كغيرها من الأجناس، وهي تريد الحياة بإرادتها ككافة الأشخاص.

وفي بعض الأحيان لو طرأت بعض المشاكل فإنها تحل بالطرق العشائرية،حتى أن كافة القوانين والعوائق لا يمكنها التصدي للمفهوم العشائري هذا، وفي أغلب الأحيان يتم الصلح على هذه الطريقة، ومع الأسف أننا في العديد من الأحيان نجبر على تقبل هذه الحقيقة، فقتل النساء لنفسها تكون في أغلب الأحيان لعدم توافق رأي الأب والأخ مع رأي الفتاة. فهي عندما تجد أن رأيها لا يولى له الإعتبار فتقدم على قتل نفسها تخلصاً من هذا الوضع، وفي بعض الأحيان تظهر هذه الظاهرة عند الرجال أيضاً وبالطبع هذا ينبع من تخاف المجتمع الذي نعيش فيه، فهذا مجتمع متسلط لا يفسح المجال أمام المرأة للإنضمام للسياسة وحتى إن رغبت المرأة في الإنضمام للسياسة تقوم المجتمعات وهذه الأنظمة بمقاومة هذه المرأة. وهذا الوضع يجعل المرأة في الخلفية دائماً، وبالتالي تفرض حالة عزلة وانسداد في حياتها، فأن حرمان المرأة من القيام بمهامها وواجباتها في المجتمع تفرض عليها حالة من العزلة، فهذه الظروف والشروط الحياتية هي التي تجعل المرأة متخلفة عن مواكبة التطور والتقدم. وبالطبع فأن تخاف المرأة يجلب معه تخاف المجتمع أيضاً. ويمكنني القول أن هذا النظام هو ما يجعل مجتمعاتنا متخلفة جداً من مواكبة التطورات الجارية في السنوات الأخيرة، رغم كافة التغييرات والتطورات الحاصلة بالأخص في السنوات الثلاث الأخيرة إلا أنه مازال مجتمعنا متخلفاً عن ركب التطور والتقدم.

تم تأسيس مركز ناويا جين عام ١٩٩٩، وأبوابنا مشروعة لكافة النساء، وبالطبع فأننا نتبع نظام وسبل خاصة بنا ونتحرك وفقها، فنحن نتقبل كافة النساء من شتى الأماكن وحتى النساء العرب أيضاً، فنحن نتخذ كافة القضايا الإجتماعية ونعمل على حلها حسب الإمكانيات المتواجدة فربما لن نتمكن من حل مشكلة إمرأة قاطنة في الفلوجة بسبب الوضع الأمني هناك، ولكن بإمكاننا حل قضية النساء المتواجدات هنا، ومثال على ذلك نعمل على حل قضايا فتاة مثقفة كانت قد مهرت لرجل لا تعرفه ولم تراه بتاتاً. فالقضايا الإجتماعية تحتضن العديد من أشكال العوائق ومشاكل المرأة بداخلها، ونحن لا نتخلى عن أي قضية ما لم نجد لها الحلول المناسبة، فقد استلمنا حتى الآن ١٠٠٠/٦٩٥ قضية ودعوة وتمكنا من حل ٩٦% من القضايا التي استلمناها وخاصة في الأربع السنوات الأخيرة. ونحن نجوب كافة الأماكن بحثاً عن القضايا العالقة وبالتالي حلها حسب الإمكانيات المتواجدة عندنا.

١٧,٧%من السوريات تزوجن قبل بلوغهن الـ ١٨عاماً

لينا ديوب

لا يزال انتشار الزواج المبكر في بعض المناطق من بلدنا يشكل تحديا أمام الحكومة والمؤسسات العاملة على قضايا الطفولة وصحة الأمهات والسكان، فقد أظهرت نتائج الدراسات والمسوح الإحصائية حول أمن الطفولة المبكرة أن ١٧.٧% من السوريات تزوجن قبل بلوغ ١٨ عاماً، في حين ٣.٤% من المتزوجات السوريات قد تزوجن قبل بلوغ ١٥ سنة من العمر. وهذا يشير الى أن فرصة الاهتمام بصحة الأمهات الصغيرات ومواليدهن تبقى ضعيفة بسبب عدم اكتمال نضوجهن الجسدي والعقلي، ما يجعلهن واطفالهن عرضة لضعف الرعاية والاهتمام الصحي والاجتماعي، فقد بين المسح الذي ورد في تقرير تحليل الوضع الراهن لتنمية الطفولة المبكرة في سورية أن ٩٥.٢% من المواليد قد تم تسجيلهم حيث تظهر بيانات المجموعة الإحصائية عام ٢٠٠٧ أن هناك١١١٨٤٣ من الأطفال ولدوا في أعوام سابقة ولم يسجلوا حتى حلول عام ٢٠٠٦ وتبين من خلال المسح أن ١٦.٦ %من الأطفال تحت سن ٥ سنوات تركوا برعاية غير كافية خلال الأسبوع السابق للمسح. وهذا دليل على عدم إدراك الأهل لأهمية تحمل مسؤولية مواليدهم ابتداء من تسجيلهم في السجلات المدنية. كما بينت النتائج أن ١.٨% من الذكور و١.٧% من الإناث تحت سن ٥ سنوات يعيشون في أسر لا يعيش فيها أبواهم الطبيعيان، أي عند أحد الجدين أو الأعمام او الأخوال، مما يتركهم عرضة لضعف الرعاية لابتعادهم عن أبويهم وهذا بسبب انتشار الخلافات بين الأزواج وعدم القدرة على بناء أسرة سليمة.

وحول حماية الطفل من كل أشكال العنف أو الإساءة البدنية ذكرت النتائج أن ١٤.٢ %من الأمهات المشاركات في المسح العنقودي استخدمن مع أطفالهن منذ طفولتهم المبكرة وبعدها عقاباً جسدياً خفيفاً مقابل ٢.٣ اعترفن باستخدام العقاب الجسدي كأسلوب في التربية في حين أقر ٢٠% من الأمهات باستخدام العقاب النفسي كأسلوب تربية.

موقع نساء سوريا